E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1995/L.6
25 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الثالثة
١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥
البند ٥ من جدول الأعمال

# التعليم، والعلم، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون، وبناء القدرات

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

## نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون، وبنـاء القــدرات

١ - إن لجنة التنمية المستدامة:

(أ) أحاطت علما بتقرير الأمين العام عن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات (E/CN.17/1995/17) وتجميع المعلومات عن سياسات وبرامج البلدان والمنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية في مجال تعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات؛

(ب) رحبت بعناصر برنامج العمل الواردة في الفرع خامسا من التقرير، ولاحظت أن التقرير قد استفاد بصورة تامة من الاجتماعات التي عقدت فيما بين الدورات بشأن القضايا المتصلة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات، بما في ذلك حلقة العمل المعنية بإتاحة ونشر المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا، التي نظمتها حكومة جمهورية كوريا، والحلقة الدراسية الاستشارية الرفيعة المستوى الثالثة، التي نظمتها حكومة بولندا، وحلقة العمل بشأن تكنولوجيات الإنتاج الأنظف في البلدان النامية، التي نظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واجتماع المائدة المستديرة المعني بنقل التكنولوجيات والتعاون وبناء القدرات، الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛


95-12475 270495 270495

(ج) أحاطت علما كذلك بالتحول التدريجي في السياسات والبرامج على المستوى القطري وفي مجال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من التركيز على نُهج مكافحة التلوث وإدارة الفضلات الى نُهج منع التلوث، ولاحظت أن هذا التحول أدى الى إدخال أنماط للإنتاج تركز على الاستغلال الأكثر كفاءة للمواد الخام والطاقة، مع مراعاة حصر الفضلات وإعادة تصنيعها وتحقيق الاستخدام الأفضل للمنتجات النهائية لنظام الإنتاج؛

(د) أعادت تأكيد أهمية النهج المتوازن الذي أخذ به الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات، وأعادت أيضا تأكيد ضرورة تهيئة سبل الوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها، لا سيما في البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، حسب الاتفاق المشترك، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، عن طريق اتخاذ التدابير الداعمة التي تعزز التعاون في ميدان التكنولوجيا، والتي ينبغي لها أن تمكن من نقل الدراية اللازمة في ميدان التكنولوجيا، وبناء القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية من أجل الاستخدام الكفء للتكنولوجيا وزيادة تطويرها، وأعادت كذلك تأكيد ضرورة تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب في تنفيذ أحكام الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١؛

(هـ) اعترفت بأن التعاون الدولي أمر ضروري لتعزيز فرص الوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها، وبأن أي نهج يتسم بالكفاءة لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ينبغي له أن يأخذ في الاعتبار ليس فقط القوة السوقية القائمة، ولكن أيضا العوامل الأخرى ذات الصلة والعوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية، واعترفت أيضا بأن المعاملات التجارية هي مصدر هام للتعاون في ميدان التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئيا، وبأنه ينبغي تشجيع هذه المعاملات؛

(و) اعترفت كذلك بأن جوانب كثيرة من جدول أعمال القرن ٢١ لا يزال يتعين تنفيذها على الصعيد الوطني. ولتحقيق هذه المهمة، سيتعين على الحكومات أن تواجه تحديات جديدة من أجل تلبية متطلبات التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز هذه العملية عن طريق تطوير ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وفقا لأحكام الفقرة ٣٤ - ١٤ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١ من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون الطلب هو القوة المحركة لهذه التكنولوجيات، وأن تكون سليمة بيئيا، وملائمة لمستعمليها المقصودين بها، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلد المعني وفقا لأولوياته؛

(ز) أشارت الى أن أحد سبل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتمثل في القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز وتيسير وتمويل فرص الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية الفنية المتصلة بها، ونقلها، وبخاصة الى البلدان النامية؛

(ح) أشارت الى أن القطاع الخاص هو وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا وإلى أنه ينبغي للحكومات أن توفر له بيئة مساعدة وداعمة؛

(ط) أبرزت ضرورة وضع برنامج عمل بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات بغرض تقديم تقارير عن تنفيذه بحلول عام ١٩٩٧. وتمشيا مع المقرر الذي اتخذته اللجنة في دورتها الثانية بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات[١]، فإن الأنشطة المحددة الواردة في برنامج العمل ستكون متصلة بمجالات الأولوية الثلاثة المترابطة.

٢ - لذلك، فإن اللجنة:

تحث الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأمانات مختلف الاتفاقيات الدولية، والجماعات الرئيسية، لا سيما في مجالي الأعمال التجارية والصناعة، على التعهد بالتزامات واضحة للاضطلاع بعناصر محددة من برنامج العمل التالي:

## برنامج العمل

### ألف - الوصول الى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها

(١) ترحب اللجنة بالأعمال التي شرع فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة لإجراء مسح للنظم ومصادر المعلومات القائمة ذات الصلة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا كخطوة عملية لتحسين التعاون والتوافق بين نظم المعلومات وآليات تبادل المعلومات القائمة والمعتزم إنشاؤها. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى أن يقدم إليها في دورتها الرابعة، في عام ١٩٩٦، تقريرا مرحليا يأخذ في الاعتبار أيضا الأعمال الأخرى المضطلع بها حاليا مثل إعداد قائمة بالتكنولوجيات المتصلة بالمناخ، وهي القائمة التي ستعدها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ. وينبغي لهذا التقرير:

(أ) أن يشمل نظم ومصادر المعلومات من البلدان المتقدمة النمو والنامية؛

(ب) أن يحلل المعلومات ويحدد أوجه القصور والثغرات وحالات الازدواجية؛

---

(١) انظر E/1994/33، الفصل الأول، الفرع جيم.

(ج) أن يقيّم النظم فيما يتعلق بنوعية المعلومات، وإمكانية الحصول عليها وتكاليفها؛

(د) أن يستكشف فكرة إنشاء آلية استشارية ذات قاعدة عريضة لتيسير التشاور بين الجهات التي توفر المعلومات ومستعمليها المحتملين.

(٢) تحث اللجنة على تقاسم المعلومات والخبرات بشأن التنفيذ الناجح لعمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا عن طريق سبل من بينها إقامة حلقات العمل أو تنظيم أفرقة الخبراء، ونشر دراسات الحالة المزودة بالوثائق بصورة جيدة، والاضطلاع بأنشطة إقامة الشبكات، وإتاحة النتائج للجنة.

(٣) تحث اللجنة أيضا على تقاسم المعلومات والخبرات بشأن أثر وفعالية مبادرات وسياسات الحكومات والقطاعين العام والخاص، بما في ذلك الاتفاقات والمبادرات الاختيارية، والصكوك الاقتصادية وغيرها من السياسات على تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها ونشرها. ومن الأمثلة على سبل القيام بذلك عقد حلقات العمل أو تنظيم أفرقة الخبراء القطرية أو التي تتناول قطاعات محددة، ونشر دراسات الحالة المزودة بالوثائق بصورة جيدة، وإتاحة ما يتم التوصل إليه من نتائج للجنة. ويمكن لهذه الحلقات والأفرقة أن تتضمن بيانات من الحكومات والهيئات الدولية والجماعات الرئيسية في مجال الصناعة وغيرها.

## باء - التطوير المؤسسي وبناء القدرات اللازمة لإدارة التغير التكنولوجي

(٤) يلزم تنفيذ تدابير فعالة على الصعيد الوطني لتنمية المهارات، لا سيما في البلدان النامية، على تهيئة فرص الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا، وتقييمها، وتكييفها، واستخدامها في سياقات محددة، وتعزيز القدرات الابتكارية لدى مستعملي التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، فإنه على الحكومات والمنظمات الدولية، والجماعات الرئيسية، بما في ذلك الأعمال التجارية والصناعة، القيام بما يلي:

(أ) بذل الجهود لإنشاء وتعزيز مراكز التكنولوجيا السليمة بيئيا، والقيام، على وجه الخصوص، بدعم إنشاء وتعزيز هذه المراكز، أو الشبكات أو الآليات الأخرى، في البلدان النامية. وينبغي أن تراعي المهام التي ستؤديها مراكز التكنولوجيا السليمة بيئيا مواصفات من قبيل تلك الواردة في خطط عمل سول بشأن تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا، واجتماع المائدة المستديرة الذي نظمته اليونيدو بشأن نقل التكنولوجيات والتعاون وبناء القدرات، مع إعطاء الأولوية لما يلي:

'١' القيام، حسب الاقتضاء، بإجراء عمليات المسح والتقييم لمراكز التكنولوجيا السليمة بيئيا؛

'٢' تدريب المدربين والمستشارين؛

'٣' الاضطلاع بمشاريع البيان العملي التي تبرز المنافع الاقتصادية والبيئية لاستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا والمهارات الادارية؛

'٤' زيادة الوعي، بجملة طرق منها نشر دراسات الحالة المزودة بالوثائق بصورة جيدة والتي تعرض هذه المنافع الاقتصادية بوضوح؛

'٥' بناء القدرات اللازمة لتقييم التكنولوجيا.

وينبغي أن يستند تعزيز مراكز التكنولوجيات السليمة بيئيا، أو ما يعادلها من الشبكات، إلى ما يتوافر حاليا من مؤسسات وطنية ومنظمات، بما في ذلك مراكز البحوث، مثل المراكز التي أنشئت بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو من جهات مانحة ثنائية. ويمكن أيضا لمراكز التكنولوجيا السليمة بيئيا أن تيسر من عملية نقل التكنولوجيا عن طريق إشراك القطاع الخاص؛

(ب) التعاون في وضع معايير أساسية أو مبادئ توجيهية عامة لتقييم التكنولوجيا السليمة بيئيا، استنادا إلى الأعمال القائمة بالفعل. ويمكن لهذه المعايير أو المبادئ التوجيهية أن تشدد على نقل التكنولوجيات الأنظف؛

(ج) تقاسم الخبرات في مجال إجراء دراسات الحالة التي تتناول تقييم الاحتياجات الوطنية لدعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وتنفيذ نتائجها عن طريق سبل من قبيل عقد اجتماعات الخبراء. وهناك أيضا حاجة إلى تبادل الخبرات المكتسبة في مشاريع التعاون الجارية، بغية مقارنة النهج المتبعة وتحديد نقاط القوة والضعف في كل منها. وينبغي إتاحة النتائج للجنة لتمكينها من الابقاء على المسألة قيد الاستعراض؛

(د) تشجيع المشاريع المشتركة والشراكات التي يقوم بها القطاع الخاص من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع التركيز بوجه خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن استخدام ترتيبات الشراكة الثنائية في مجال التكنولوجيا كوسيلة لتشجيع المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص في نشر آخر ما تم التوصل إليه من تكنولوجيات، وتعزيز التطوير والابتكار وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا؛

(هـ) وضع مؤشرات للأداء البيئى على الصعيد الوطني، مع مراعاة الأعمال المضطلع بها دوليا بشأن المؤشرات والمعايير، والتي يمكن الاستعانة بها في تقييم الخيارات التكنولوجية؛

(و) وضع التدابير لتعزيز "مثلث التكنولوجيا" تشمل اشتراك القطاعات العلمية والخاصة والحكومية على الصعيد الوطني.

جيم - الترتيبات المالية وترتيبات الشراكة

(٥) يلزم اتخاذ خطوات عاجلة ومحددة للتشجيع [على توفير موارد مالية جديدة وإضافية] [على تدفق الموارد المالية من جميع المصادر] من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، على وجه الخصوص، ولتعزيز ترتيبات الشراكة بين موردي التكنولوجيا ومستعمليها المحتملين. وفي هذا الصدد:

(أ) تشجع الحكومات على اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز التفاعل والتعاون الاستراتيجيين وإقامة الروابط بين الوكالات الحكومية والهيئات والقطاع الخاص ومؤسسات العلم والتكنولوجيا، على الصعيد الوطني، وعلى وضع واستخدام نهج مماثل على الصعيد الدولي؛

(ب) تشجع حكومات البلدان المتقدمة النمو على إدراج التكنولوجيات السليمة بيئيا بوصفها جزءا لا يتجزأ من برامج التعاون التكنولوجي والمساعدة التقنية الخاصة بها، وفقا لأحكام الفقرة ٣٤-١٤ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١، وعلى تشجيع القطاع الخاص، سواء كمؤسسات محلية أو شركات عبر وطنية، على الأخذ بالحوافز المالية والضريبية، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز وتعجيل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، لا سيما تكنولوجيات منع ومكافحة التلوث، وإدارة الفضلات، وذلك بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ج) تحث الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، باتخاذ التدابير لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب. وينبغي أن توجه المبادرات أيضا نحو إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في نظام التعاون والشراكة العالميين في مجال التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، فإن المجالات ذات الصلة بوجه خاص هي كالتالي:

'١' الاضطلاع ببرامج البحث والتطوير المشتركة في مجال التكنولوجيا التي تكون موجهة نحو أحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا بغية التعجيل بالتغير التكنولوجي وتيسير "التقدم الواسع الخطى" في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

'٢' التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير التكنولوجية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

'٣' التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير التكنولوجية في البلدان النامية؛

'٤' تعزيز المراكز الاقليمية القائمة التي تقوم بدور في تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا وفي بناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إدارة التغير التكنولوجي؛

(د) يمكن للحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص توفير معلومات عن دراسات الحالة التي تتناول الخبرات المكتسبة في نقل واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل تيسير تكرار النماذج الناجحة. وينبغي التنويه بالخبرات المفيدة لمشاريع التكنولوجيات السليمة بيئيا الممولة عن طريق كل من مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وتشجع اللجنة على تقاسم هذه الخبرات والخبرات المماثلة في الاجتماعات ذات الصلة بعملها؛

(هـ) الحكومات مدعوة الى تهيئة الظروف التي من شأنها المساعدة على زيادة حجم الاستثمار المباشر الأجنبي في التكنولوجيات السليمة بيئيا، عن طريق ايجاد طلب على التكنولوجيات السليمة بيئيا من خلال الآليات السوقية ودراسة إطار القوانين والسياسات التنظيمية التي تؤثر على التعاون في ميدان التكنولوجيا؛

(و) تحث الصناديق العالمية والاقليمية القائمة على تخصيص الموارد من أجل بناء وتعزيز القدرات داخل البلدان في مجال تحديد المشاريع المصممة حسب الاحتياجات المحددة للبلدان، ومن أجل الاضطلاع بدراسات الجدوى التمهيدية داخل البلدان بغرض اجتذاب المزيد من التمويل لمشاريع نقل التكنولوجيا؛

(ز) يُشجع القطاع المالي على دعم إجراء تقييم للآثار والمزايا المحتملة لاستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها.

- - - - -